انه مخاطب باداء الايمان كالباقي حتى لو مات بعده بلا ايمان خلد في النار
تمر وفي شرح الوهبانية بدئ وبشر رد وبشار كفر بعضهم • وصحح ان الكفر هو الجزء
كذا القول بنفي الله مثل الكفره • وياحاضريا ناظر ليس بكفر •
ومن يستحل الرقص قالوا لكفره • ولاسيما بالدف طبل ويزمر •
ومن قال اني قال اني مسافة • يجوز جهول ثم بعض بمعذر •
وبالثاني قال كل ما كان شارقا • عن الشمس في الحكم زوى وتبصر •

باب البغاة

البغي لغة الطلب ومنه بغى الابل اذا طلب عرفا طلب ما ليس لطالبه جوز وظلم فتح وشرعا بهم الخارجون على الامام الحق باحد حق فليسوا بغاة تمامه في جامع الفصولين ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطاع طريق فحكمهم حكم البغاة وبحق حكمهم وخوارج وهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتأويل يرون انه على باطل كفرا او معصية توجب قتاله بتأويلهم يستحلون دمانا واموالنا وسبي نسائنا وتكفر من اصحابنا يستتابون وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه في الفتح وانما يكفرون لكونه عن تأويل وان كان باطلا بخلاف المستحل بلا تأويل كما مر في باب المرتد والامام يصير اماما بامرين بالمبايعة من الاشراف والاعيان وبان ينفذ حكمه في رعيته جوفا من قهره وجبره بينه فان بايع الناس الامام ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير اماما فاذا صار اماما لم يجز ان يعزل الا بخروجه عن قهرهم ولا بموته وغلبة ظنه بالقهر ذلا بتعيد والا بخروجه لانه مقهور حكما بينه وتمامه في كتب الكلام فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعته او طاعة نائبه الذي نصبه في اقليم ذرر وعلبوا على بلد وقاموا بالطاعة وكفوا شوكتهم سمي بغيا والفئة المجتمعة حل لنا قتالهم بدل حتى لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي لعلة وهو الاجتماع والامتناع ومن دعاء الامام الى ذلك اي قتالهم اذ من ضرورة علمه اياه لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض فكيف فيما هو طاعة بدائع لو قادرا والا لوجب بينه درر وفي المنتقى لو بغوا لاظلم السلطان ولا منع عشر لا سعى الناس معاونة السلطان ولا عدا وانهم لو طلبوا المال وعدلوا اجيبوا اليها ان خرج المسلمة كذا في المحيط والا لا يجابوا بحر ولا يؤخذ منهم شيء فلو اخذ منهم زمانا ورأوا اخذ وا منا زمانا ثم غدروا بنا وقتلوا رجالنا لا تقتل رجالهم وكذلهم خيسوف الماء بهلك اهل البغي ويتوبوا وكذا اهل الشرك اذا فعلوا برهمنا ذكره لا تفعل برهمنهم ولكن يجبرون على الاسلام او الصغار واذا هزمنا لهم فئة اجهز على جريحهم اي اتم قتله واتبع موليهم والا لعاد الجريح والامام بالخيار في اسرهم ان شاء قتلهم وان شاء حبسهم حتى تتوب اهل البغي ان تابوا حبسه ايضا حتى يحدث توبة سراج ويقاتلهم بالمنجنيق والاعراق ويحرق ذلك كما مال الحرب وما لا يجوز قتله من اهل الحرب كنساء وشيوخ لا يجوز

قتله

قتله حتما لو قتلها قبل اولا يقتلها عادا لجرحه مباشرة ما لو برء قتله ولو اسر لهم ذرية وخيف اموالهم الى قلوبهم ورئيسهم فترد عليهم بيع الكراع اولا لانه انفع فتح ويقاتل عليه العبيد بحر ونفاتل بسلاحهم وخيلهم عند الحاجة ولا ينتفع بغير ما مر من اموالهم مطلقا ولو عند الحاجة سراج ولو قال لباغي تب والق السلاح من بين كف عنه ولو قال كف عني لا نظر في امري لعل الويب والقاه كف عنه ولو قال انا على ديني ولا سلاح لا لان وجود السلاح معه قرينة بقائه بغيه فتح القتال كف عنه والا لا فتح ولو قتل باغ مثله وظهر عليهم فلا شيء فيه لكونه مباح القتل فتح فلا اثم ايضا وقتلا ناشهد ولا يصلى على بغاة بل يكفنون ويدفنون بدائع ويكره بيعهم سلاحهم الى الاقاق وكذا كل رؤس اهل الحرب لانها مما يقوى به جوزه لبعض الشافعيين لو فيه كسر شوكتهم وفراغ قلبنا فتح وصر في الجهاد ولو غلبوا على مصر فقتل مصري مثل عدل قطع على القاتل بدائع ويحكم على اهل اي المصر احكامهم وانيرى لا لانقطاع ولاية الامام عنهم واذا قتل عادل باغا وبالعكس اذا قال الباغي وقت قتله انا على باطل لا يرثه اتفاقا لعدم اكتسابه والا قال انا على حق في الخروج على الامام واصر على ذلك عواه ورثه اما لو رجع تبطل دياته فلا ارث ابن كمال وفي الفتح لو دخل باغ بامان ثم قتله عادل عمدا لزمه الدية كما في المتاخرين بقتله شهد له الا باحة ويكره تحريما بيع السلاح من اهل الفتنة ان علم لانه اعانة على المعصية وبيع ما يتخذ منه كالحديد ونحوه يكره لاهل الحرب لا لاهل البغي لعدم تفرغهم لعمل سلاح الحرب زكاة لهم بخلاف اهل الحرب زيلعي

قلت واقاده كلامهم ان ما قالت المعصية لعينه يكره بيعه تحريما والا فتنزيها تهر وفي الفتح ينفذ حكم قاضيهم لو عادلا والا لا

كتاب اللقيط

عضيه مع اللقط بالجماد هر ضمها ما يغوث النفس والمال وقدم اللقط لانه قد يلتقط ولا يحفظ بالتقصير ويؤمر عند على المال ولغة فعل بمعنى مفعول ثم غلب على المولود المنبوذ باعتبار المآل وشرعا اسم لحي مولود طرح اهله خوفا من العيلة او فرارا من تهمة الريبة مضيعة اثم ومحرزه غانم التقاطه فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه ولو لم يعلم به يقينا فرض عين ومثله رد ابق يسع التقاطه ويأثم بتركه والا فهو ندب لما فيه من الشفقة والاحياء وامر حر مسلم بالتقاطه لا بحفر بئر وقعود على حصير وما لا لتقط لسبق يده وما عتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى وقد آويه ما دام اذن الحاكم في بيت المال ان يرمن على التقاط وان كان له مال وقرابة فمن ماله وعلى قرابته واذن احد وجوده في بيت المال كفاية لان الغرم بالغنم وليس لاحد اخذه من يد ملتقطه بلا اذن القاضي الا اذا وجد لقطة اخرى فله اخذه ليلتقطها ثانيا ويعرفها ثانيا ويرده الى الاول ان كان باقيا والا فالى الثاني ان كان باقيا والا فالى القاضي ليحفظه لصغير لا يعقل ولا يجوز دفعه الى غير القاضي الا لامين